

إسهامات اللسانيات التداولية في جودة الصياغة القانونية: قانون الأسرة الجزائري أنموذجاً

رمزة سايب^{1*}، مخبر الموسوعة الجزائرية الميسرة، جامعة باتنة 01، الجزائر،

ramza.saib@univ-batna.dz

عزالدين صحراوي²، مخبر الموسوعة الجزائرية الميسرة، جامعة باتنة 01، الجزائر،

azzzdineazzedine132@gmail.com

تاريخ قبول المقال: 2025/11/03

تاريخ إرسال المقال: 2025/10/01

الملخص:

تعد الصياغة القانونية مجالاً حساساً يتقاطع فيه البعد اللغوي مع البعد القانوني، مما يستدعي اعتماد لغة دقيقة وواضحة تضمن سلامة الفهم وصحة التطبيق، وقد ساهمت اللسانيات التداولية بما توفره من أدوات تحليلية تُعنى بالسياق والمقصد وأفعال الكلام في كشف أوجه القصور التي تعترى العديد من النصوص القانونية، وفي مقدمتها نصوص قانون الأسرة الجزائري، و يهدف هذا المقال إلى إبراز دور اللسانيات التداولية في تحسين جودة الصياغة القانونية من خلال تحليل عدد من المواد القانونية التي تتسم بالغموض أو الإضرار أو ضعف البناء التداولي، وهذا ما يؤدي إلى تعدد التأويلات واختلاف المخرجات القضائية، وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن توظيف المفاهيم التداولية يمكن أن يسهم في صياغة نصوص قانونية أكثر وضوحاً وفعالية.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات التداولية، الصياغة القانونية، أفعال الكلام.

Abstract:

Legal drafting is a sensitive field where the linguistic dimension intersects with the legal dimension, requiring the use of precise and clear language that ensures proper understanding and accurate application. Pragmatic linguistics, with its analytical tools concerned with context, intention, and speech acts, has contributed to uncovering shortcomings found in many legal texts, foremost among them the provisions of the Algerian Family Law.

This article aims to highlight the role of pragmatic linguistics in improving the quality of legal drafting by analyzing a number of legal provisions characterized by ambiguity, implicitness, or weak pragmatic structure. Such shortcomings lead to multiple interpretations and

* رمزة سايب

divergent judicial outcomes. The study is based on the hypothesis that employing pragmatic concepts can contribute to drafting legal texts that are clearer and more effective

Key words: Pragmatic linguistics – legal drafting –speech acts

المقدمة:

شهدت الصياغة القانونية في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل اللسانيين والقانونيين نظراً لما تطرحه من إشكالات تتعلق بالغموض، والتأويل المفتوح، وصعوبة التطبيق في السياقات الواقعية المتغيرة، ويبرز هذا الإشكال بوضوح في نصوص قانون الأسرة الجزائري التي تتضمن العديد من موادها على عبارات ذات طابع تداولي غير منضبط، ما يفتح المجال لاجتهادات تأويلية متباينة قد تُقضي إلى قرارات قضائية متناقضة، وهنا تبرز الحاجة إلى الاستفادة من مقاربات لسانية حديثة، وعلى رأسها اللسانيات التداولية التي تعنى بدراسة اللغة في سياقات الاستعمال، وتركز على البعد المقصدي، وأفعال الكلام والسياق وغيرها من العناصر التي تسهم في فهم المعنى القانوني بدقة وفعالية، ومن هذا المنطلق تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية المركزية التالية: إلى أي مدى يمكن لتطبيق مبادئ اللسانيات التداولية أن يسهم في تحسين جودة الصياغة القانونية لنصوص قانون الأسرة الجزائري، والحد من مظاهر الغموض والتأويلات المتعددة؟

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تقارب موضوعاً ذا طابع تداخلي بين الدراسات اللسانية القانونية والتداولية من خلال تسليط الضوء على الأبعاد التداولية في صياغة نصوص قانون الأسرة الجزائري، واستكشاف مدى تأثيرها في وضوح الأحكام و دقة تأويلها أثناء التطبيق القضائي، كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال سعيها في تشخيص مظاهر الاختلال التداولي التي قد تقضي إلى غموض أو لبس في تحديد الحقوق والواجبات، وهو ما قد يؤدي إلى تضارب في التفسير أو تأرجح في الأحكام ومن ثم فإن اقتراح بدائل تداولية أكثر دقة ووضوحاً لا يسهم فقط في تحسين جودة النص القانوني، بل يعزز كذلك فاعليته في الممارسة القضائية، ويسهم في تقليص مساحة الاجتهاد التأويلي وضمان الأمن القانوني للأفراد، وانطلاقاً من هذه الأهمية يتحدد الهدف الرئيس لهذا البحث في الكشف عن أبرز أوجه القصور التداولي في بعض مواد قانون الأسرة الجزائري، وتحليل الأفعال الكلامية والمضمرات السياقية التي تؤثر في البنية القانونية للنص، مع تقديم صيغ بديلة تستند إلى مبادئ اللسانيات التداولية لضمان دقة المعنى وسلامة التأويل، ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الذي ينطلق من دراسة العينة النصية في ضوء نظريات أفعال الكلام، والسياق التداولي والمقصدية، مع توظيف أدوات تحليل الخطاب القانوني التي تُمكن من تشخيص مواطن الغموض والالتباس واقتراح صيغ أكثر اتساقاً مع مقتضيات الوضوح التشريعي

والنجاحة التطبيقية، وبذلك يسعى هذا العمل إلى فتح آفاق علمية وتطبيقية جديدة تسهم في تطوير الصياغة القانونية في الجزائر، انطلاقاً من رؤية لغوية تداولية حديثة تراعي المقاصد القانونية، وتسهم في تحسين الأداء التشريعي والقضائي على حد سواء.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسانيات التداولية

تعد اللسانيات التداولية أحد أهم المناهج اللغوية الحديثة التي صحت مسار علم اللغة الحديث، حيث تداركت العديد من نقائصه، ودعت إلى ضرورة دراسة علم اللغة في الاستعمال، مما استدعى دمج حقول معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره، وهذا ما أكسبها طابع التوسع والثراء في معالجتها المختلفة للغة، وجعلها تتخذ مكانة مهمة بين البحوث، ولمعرفة أثر اللسانيات التداولية في جودة الصياغة القانونية، يجب علينا أن نفهم المعاني الدقيقة لهذه المصطلحات، وماهي تعريفاتها التي تحدد مساحة البحث العلمي فيها، لذا سنبين في (المطلب الأول) مفهوم اللسانيات وفي (المطلب الثاني) مفهوم التداولية.

المطلب الأول: مفهوم اللسانيات

تُعدّ اللسانيات من العلوم الحديثة التي أولت اهتماماً كبيراً بدراسة اللغة دراسة علمية منهجية، لا باعتبارها وسيلة للتواصل فحسب، بل بوصفها نظاماً معقداً له بنية وقوانين ووظائف متعددة، وقد ساهمت النظريات اللسانية، منذ بدايات القرن العشرين، في كشف الكثير من أسرار الظاهرة اللغوية وفهم أبعادها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية؛ هذا وتدرج اللسانيات في إطارين رئيسيين (اللسانيات النظرية) التي تعنى بوصف اللغة وتحليل بنيتها، و(اللسانيات التطبيقية) التي تهدف إلى توظيف المعارف اللسانية في مجالات عملية متنوعة كتعليم اللغات، والترجمة، وتحليل الخطاب، ومعالجة اللغة الطبيعية.

أولاً: اللسانيات النظرية (Theoreticl linguistics):

وهي العلم الذي يدرس الظواهر اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بصفة أساسية، وهي الظواهر التي تشترك فيها جميع اللغات، فضلاً عن دراسته لمناهج البحث اللغوي.¹ كما أن هناك من يعتبرها ذلك العلم الذي يهتم بدراسة اللغة دراسة علمية تقوم على " وصف وتفسير أبنية اللغات، واستخراج

¹ خالد خليل هويدي، نعمة دهش الطائي، محاضرات في اللسانيات مكتبة نور الحسن، بغداد، 2015، ص 68-72.

القواعد العامة المشتركة، والقواعد الخاصة التي تضبط العلاقات بالعناصر المألوفة لكل لغة"²، كما يُعرفها محمود السعمران بأنها " العلم الذي يتخذ من اللغة موضوعاً له... واللغة التي يدرسها إنما تتحقق في أشكال لغات كثيرة، ولهجات متعددة وصور مختلفة من صور الكلام الإنساني"³.

وبمعنى آخر إذا أردنا أن نعرف اللسانيات بمفهومها العام فهي دراسة اللغة بوصفها ظاهرة بشرية تميز الإنسان عن الحيوان، ونظاماً يتميز عن الأنظمة البلاغية الأخرى.

وقد ظهر هذا المصطلح في بداية القرن العشرين، حيث أخذ البحث اللغوي طابعاً علمياً على يد اللغوي السويسري فرديناند دوسوسير (1857-1913)، الذي لقب بأبي اللسانيات الحديثة، الذي حدّد موضوع علم اللسانيات بقوله: "إن موضوع اللسانيات الصحيح والفريد، هو دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها"⁴، فاللغة عند دوسوسير هي نظاماً من الإشارات التي تعبر عن اللغة، وإن العلاقة بين تلك الإشارات ومدلولاتها علاقة اعتباطية، بدليل اختلاف الإشارة، وهذا ما قاده إلى تأسيس علم السيمولوجيا.⁵

ثانياً: اللسانيات التطبيقية (Applied Linguistics):

هي فرع من فروع علم اللغة العام وهذا الفرع يعنى بتطبيق النظريات اللغوية ومعالجة المشكلات المتعلقة باكتساب اللغة وتعليمها، كما يعنى بالتحليل التقابلي بين اللغات للاستفادة منه في تحسين ظروف تعلم اللغات وتدريسها.⁶

وفي الستينات من القرن الماضي تأثر هذا الحقل من اللسانيات بنظريات العالم اللغوي الأمريكي المعروف (ناعوم تشومسكي) لاسيما في نظرية النحو الكلّي التي فسرت قدرة الإنسان على اكتساب أي لغة بشرية بصرف النظر عن عرقه أو لونه أو معتقده أو ديانته، ومن ثم محاولة توظيف هذه النظرية في سبيل الوصول إلى فهم أكثر لعملية الاكتساب اللغوي.

² عبد العزيز خليلي، اللسانيات العامة واللسانيات العربية، منشورات سال، الرباط، 1991، ص 11.

³ محمود السعمران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 2007، ص 49.

⁴ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973، ص 91.

⁵ ثامر إبراهيم محمد المصاروة، البنيوية بين النشأة والتأسيس "دراسة نظرية، مكتبة صيد الفوائد، 2004، ص 21 - 22.

⁶ خالد خليل هويدي، نعمة دهش الطائي، المرجع السابق، ص 73-75.

ويندرج تحت هذا العلم فروع هي: اللسانيات الجغرافية، واللسانيات الاجتماعية، وعلم الأسلوب، واللسانيات النفسية، وفن صناعة المعجمات، وعلم اللغة التعليمي.

لذا يمكن القول منذ البدء بأن البحث في اللغة كان هدفه خدمة النص الديني وإثراء الحياة الاجتماعية بأحكامه، عن طريق تفسيرها، وكشف غموضها تمهيدا للعمل بها، ثم إن هذا الهدف الديني كان المحرك الأول والمباشر للتفكير في اللغة من حيث هي نظام إعلامي غرضه إقامة التواصل، ولعل هذه الجهود كلها في تاريخ اللغة العربية بحث باللغة، وفي اللغة وللغة، وبين أجزاء هذه العلاقة الثلاثية تختبئ المقولة الشهيرة دراسة اللغة لذاتها ولأجل ذاتها من حيث هي موضوع علمي قابل للتوصيف منهجيا.⁷

وخلاصة القول فيما تقدم أن اللسانيات تعد علما محوريا لفهم اللغة بوصفها ظاهرة إنسانية معقدة ومتعددة الأبعاد، فهي لا تقتصر على دراسة البنية اللغوية فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى تحليل وظائف اللغة في السياقات الاجتماعية، النفسية والثقافية، كما أن تطور هذا العلم أسهم في فتح آفاق جديدة في مجالات متعددة كتعليم اللغات، الترجمة، الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغة الطبيعية، ومن هنا فإن دراسة اللسانيات ليست فقط رحلة لفهم اللغة، بل لفهم الإنسان ذاته.

المطلب الثاني: مفهوم التداولية

تُعد التداولية من الحقول اللسانية الحديثة التي اهتمت بدراسة اللغة في استعمالها الفعلي ضمن سياقات محددة، مع التركيز على علاقة الخطاب بمنتجه ومتقبله، وما ينطوي عليه من مقاصد ومعانٍ ضمنية، وقد برزت أهميتها في قدرتها على الجمع بين الجوانب اللغوية والسياقية والاجتماعية، مما جعلها أداة فعالة لتحليل مختلف أنواع الخطاب، وعلى رأسها الخطاب القانوني، الذي يتطلب دقة في الصياغة ووضوحاً في المقصد.

أولاً: تعريف التداولية وعلاقتها بالعلوم الأخرى

ارتبطت التداولية باللسانيات ارتباطاً وثيقاً، ومردّ ذلك إلى التقائهما في الاهتمام بدراسة علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وارتبطت بالعديد من العلوم كعلم الاجتماع، وعلم النفس، والتعليمية...، وقد عرفت كمفهوم لساني تعدد اصطلاحيا ومعرفيا مما جعلها تتركز في أصول تسميتها على حقول معرفية متنوعة لوضع المصطلح كالسياقية، والبرغماتية، والذرائعية....

⁷ نعمان بوقرة، النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي، قراءة نقدية في مرجعيات الخطاب اللساني وأبعاده المعرفية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 27.

ويرى كثير من المعاصرين أن مسألة السياق تمثل بؤرة علم الدلالة الوصفي؛ لأنه يعبر باختصار عن الجانب الاجتماعي للمعنى، وهو في الحقيقة الوظيفية التداولية والنفعية للغة في حياة الإنسان، وتظهر قيمة السياق في دراسة المعنى ضمن تحديد المعاني المتعاقرة على اللفظ الواحد بسبب الاشتراك أو تغيير دلالة الكلمة عبر الزمن.⁸

وفي الاصطلاح، تشير التداولية إلى دراسة اللغة في علاقتها بالسياق التواصلية وعملية التخاطب، مع التركيز على الأفراد الذين يجرون عملية التواصل⁹؛ وقد استعمل "موريس" مصطلح التداولية عام 1938 باعتبارها أحد فروع علم العلامات (السيمياء)؛ أما جورج يول فقد حدد أربعة مفاهيم مركزية للتداولية هي: القصد، السياق، الإضمار التداولي، ومبدأ التعاون؛ وبالتالي فالتداولية حقل معرفي خصب أحدث تحولا مهما في الدرس اللساني، فكرس مساراته لطرح مشاريع متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي، وأجاب باستخدام آليات منهجية عن كثير من الأسئلة المتعلقة باللغة، والمحيطية بإنتاجها، ولذا كان اهتمامها منصبا على:¹⁰

1- السياق: ويشمل الظروف المحيطة بالكلام، كالمكان والزمان وهوية المتكلمين وعلاقتهم ببعضهم البعض.

2- المقصدية: أي نية المتكلم وما يقصده من وراء الكلام وليس فقط ما يقوله لفظا.

3- أفعال الكلام: ويشير إلى أن الكلام ليس فقط لنقل المعلومات، بل هو فعل يؤدي وظيفة معينة (أمر، وعد، استفسار، تهديد...)

4- الاستلزام الحواري: ما يفهم من الكلام دون أن يقال صراحة، بحسب مبدأ التعاون الذي وضعه "بول غرايس".

ومما سبق؛ يتبين لنا أن التداولية تهتم بدراسة اللغة في علاقتها بالسياق التواصلية لعملية التخاطب وبالأفراد الذين تجري بينهم تلك العملية التواصلية، وبعبارة أخرى: إن التداولية تركز اهتمامها على مجموعة الضوابط و المبادئ التي تحكم عملية تأويل الرموز والإرشادات اللغوية في إطار التواصل البشري¹¹، فهي

⁸ محمود السعمران، المرجع السابق، ص 49.

⁹ مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ط1، 2015، ص 14.

¹⁰ فتيحة عبدش، التداولية أصولها ومفاهيمها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 33، العدد4، ديسمبر2022،

¹¹ نوري سعودي أبو زيد، المنهج التداولي في مقاربة الخطاب المفهوم، المبادئ والحدود، مجلة فصول، مصر، العدد 77، 2010،

تعمل على إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي، والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي¹² فسؤالها التأسيسي هو البحث في كيفية تفاعل البنى و المكونات اللغوية مع عوامل السياق لغرض تفسير الملفوظات ومساعدة السامع على ردم الهوة التي تحصل أحيانا بين المعنى الحرفي والمعنى الذي يقصده المتكلم.¹³

ثانيا: التداولية كأداة لتحليل النصوص القانونية:

إن كل المفاهيم السالف ذكرها تجعل من التداولية أداة فعالة لتحليل الخطاب القانوني، خاصة فيما يتعلق بتحديد المقاصد التشريعية وطرق التعبير عنها، مما يجعلها ركيزة أساسية في معالجة إشكالات التأويل.

ويتضح ذلك من خلال تحليل بعض مواد الدستور الجزائري، حيث تبرز المادة الأولى من دستور الجزائر¹⁴ فعلا تصريحيا يثبت طبيعة الدولة و وحدتها، ويكشف عن مقصد تشريعي سيادي يفرض أي مساس بوحدة التراث الوطني، أما المادة 163 التي تنص على أن القضاء سلطة مستقلة، وأن القاضي لا يخضع إلا القانون، فتتضمن استلزاما حواريا غير مصرح به يطرح تساؤلات حول الجهات التي يمكن أن تؤثر في جهاز القضاء بمختلف مكوناته، مما يفتح المجال لتأويلات متباينة، كما أن المادة 61 التي تنص على أن حرية التجارة والاستثمار والمقابلة مضمونة، وتمارس " في إطار القانون"، فهذا الإطار القانوني غير محدد، مما يفتح باب التأويل ويبرز الحاجة إلى ضبط السياق التداولي، وفي المادة 30¹⁵ التي تحمل الجيش واجبا مقدسا في الدفاع عن السيادة الوطنية، يظهر الإضمار التداولي في غياب التحديد الدقيقة لأفعال الدفاع المقصودة، ومن ثم فإن التحليل التداولي لا يسهم فقط في إبراز المقاصد، بل يعد أداة فعالة لتقليص الغموض التأويلي وضبط دلالة النصوص بما يضمن اتساقها مع الوظيفة الدستورية المنشودة.

¹² صحرابي مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني الكلامي، دار الطبعة، بيروت، ط1، 2005، ص16-17.

¹³ جورج يول، التداولية، ترجمة قصي العتابي، دار العربية للعلوم، ناشرون، ط1، 2010، ص 13.

¹⁴ المادة 1: " الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية، وهي وحدة لا تتجزأ"، أنظر: المرسوم الرئاسي رقم 442/20، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتضمن التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 01 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020.

¹⁵ المادة 30 من دستور الجزائر لسنة 2020 " ... تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية ..."

المبحث الثاني: الاستخدام التداولي في صياغة قانون الأسرة

تعد اللغة القانونية أداة مركزية في ضبط العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولأنها تكتب وتطبق، فإن دقة صياغتها ووضوحها يمثلان تحدياً كبيراً أمام المشرع، في هذا السياق تبرز التداولية كحل معرفي يهتم بكيفية استخدام اللغة في السياق، وتقدم أدوات فعالة لتحسين الصياغة القانونية من حيث الوضوح، والاتساق وتفايدي التأويل الخاطئ، وهذا ما سنحاول الوقوف عليه فيما يلي:

المطلب الأول: اللغة والصياغة القانونية

إن اللغة هي الوعاء الذي تُسكب فيه القواعد التشريعية والأحكام القانونية، ولا تقتصر أهميتها على الجانب الشكلي، بل تمتد لتشمل وضوح المعنى ودقة التعبير وضبط المقاصد، مما يجعلها ركيزة أساسية لضمان الفهم السليم للنصوص وحسن تطبيقها. فكلما كانت الصياغة القانونية منضبطة لغوياً وملائمة سياقياً، ازدادت فعاليتها في تحقيق الغاية التي أرادها المشرع.

أولاً: دور البنية اللغوية في الصياغة التشريعية:

تُعَدّ البنية اللغوية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النص القانوني، فهي الأداة التي تُصاغ بها القواعد وتُنقل من مجال الفكرة إلى مجال الإلزام والتنفيذ. ودقة اختيار الألفاظ وتماسك التراكيب لا تسهم فقط في وضوح النص، بل تضمن أيضاً تحقيق مقاصد المشرع ومنع اللبس عند التطبيق والتفسير؛ وفيما يلي عرض لأهم الجوانب المرتبطة بذلك:

1- أهمية الصياغة اللغوية في صياغة التشريع يعد النص القانوني نسيجاً خطابياً يتم من خلاله إخبار المتخاطبين بأحكام القانون وقواعده وصناعاته مرتبطة بصياغته لغوياً بما يفيد فهمه وتحقيق رسالة أو قصد المشروع من وضعه¹⁶؛ لأن القانون " هو مجموعة من القواعد التشريعية المصاغة باللغة"¹⁷، ويقصد بالصياغة القانونية "مجموعة الوسائل والقواعد المستخدمة لصياغة الأفكار القانونية في نصوص تشريعية

¹⁶ محمد سليمان الأحمد، أصول الصناعة التشريعية، مجلة دراسات قانونية، مملكة البحرين العدد 03، فبراير 2020، ص18.

ص18.

¹⁷ زياد علي عبد الغفار، قانون اللغة ولغة القانون، مجلة دراسات قانونية، مملكة البحرين، العدد 03، فبراير 2020، ص448.

تعيين على تطبيق القانون من الناحية العملية، وذلك باستيعاب وقائع الحياة في قوالب تشريعية لتحقيق الغرض الذي تنشده السياسة القانونية".¹⁸

وتمثل اللغة أهم أداة لتحقيق ذلك، فهي التي تمد المشرع بالألفاظ والتراكيب اللازمة لإيصال المعاني المقصودة بدقة¹⁹، وفي هذا السياق يؤكد "جاكسون" أن "البنى المعرفية للقانون تعكس الأشكال المكتوبة من الوعي، وتوثق النتائج اللغوية للانتقال من النصوص القانونية المنطوقة إلى النصوص القانونية المكتوبة"²⁰، وهو ما يستوجب على المشرع إحكام صياغة النصوص التشريعية، وانتقاء ألفاظها، وضبط تراكيبها بما يحقق الحجة ويبين الإجراء.²¹

2- البعد التداولي في لغة المشرع: إنّ النص القانوني النص القانوني ليس مجرد تراكيب مكتوبة، بل هو خطاب تواصل بين المشرع (المرسل) والجمهور المستهدف (المتلقي)، في إطار سياق اجتماعي وثقافي محدّد.²²

هذا الخطاب لا يُقاس بمدى صدقه أو كذبه، بل يُعدّ فعلاً إنجازياً يُنشئ أثراً قانونياً ويترتب عليه حكم واقعي؛ وتُعنى التداولية بدراسة الظروف والسياق الذي يُنتج فيه النص القانوني، بما يشمل شخصية المشرع، مقاصده، الفئة المخاطبة بالنص، والمعايير الاجتماعية والثقافية السائدة؛ ومن هنا تأتي الحاجة إلى تفسير تدولي يحدد مآلات الخطاب القانوني ومجالات انطباقه، وهي اعتبارات حاضرة بوضوح في المدونة التشريعية.²³

3- الصياغة القانونية كعملية تقنية متكاملة: تتطلب الصياغة القانونية خبرة فنية عالية في مجال اللغة ومعرفة السياقات النصية المؤثرة في النص القانوني، ولكي يكون النص القانوني منضبطاً قانونياً ولغوياً سواء

¹⁸ شجاع علي البصير، آليات الاحتراس التعبيري في الصياغة القانونية، مجلة اللسانيات العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، العدد 08، جانفي 2019، ص 220.

¹⁹ شجاع علي البصير، المرجع نفسه، ص 221.

²⁰ سليم مزهود، اللسانيات القانونية، ودور اللغة القانونية في القضاء، مجلة القانون والتنمية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 3، العدد 01، جوان 2021، ص 50.

²¹ تهاني فندي الشمري، لغة قانون الأسرة القطري دراسة لسانية نصية، رسالة ماجستير، كلية الأدب والعلوم، جامعة قطر، 2018، ص 45-46.

²² زياد علي عبد الغفار، المرجع السابق، ص 417-419.

²³ مرتضى جبار كاظم، المرجع السابق، ص 143.

كان نص دستوري أو تشريعي، فإنه يحتاج إلى لغة دقيقة وألفاظ محكمة تنتقى بما يحقق المقصد بأعلى درجات الضبط؛ ذلك لأن عملية إفراغ مضمون النص القانوني في قالب جديد يعد من العمليات التقنية البحتة، فاللغة تشكل جزء لا يتجزأ من عملية الصياغة ككل، وتواكب عملية تحديد مضامين النصوص الدستورية.²⁴

والصياغة التي يضعها المشرع ليست تركيباً لغوياً عابراً، بل فعل لغوي مقصود يُمارَس عبره سلطة قانونية للتأثير في الواقع، وكلما التزمت الصياغة بقواعد التواصل التداولي، ازدادت فاعلية النص وانخفضت احتمالات تأويله أو إساءة فهمه.²⁵

4- العلاقة بين التفسير القانوني والتحليل التداولي: وإذا دققنا في التفسيرات للنصوص القانونية أن للتفسير مداخل متعددة تؤدي إلى فهم النص القانوني بشكل أعمق وأدق، ومن أبرزها: التفسير المنطقي، والتفسير اللفظي الذي يهتم بالجانب اللغوي للنص القانوني، فهو تفسير يولي أهمية للمعنى الحرفي للكلمات و للألفاظ و العبارات التي يتمكن منها²⁶، ويقتضي التحليل اللفظي للنص القانوني عدم تجاوز مستوياته اللغوية، بل دراستها في إطار المنهج التداولي الذي يربط بين الصياغة والسياق، لضمان الفهم السليم للنص وتطبيقه بشكل منضبط.²⁷

ثانياً: أنماط اللغة القانونية وخصائصها

إنَّ لِّلغة القانونيّة أسلوب خاص في التعبير يختلف عن اللغة العادية، إذ تُصاغ نصوصها بدقة لتنظيم العلاقات وضبط السلوك في المجتمع، ويتنوع استعمالها باختلاف الجهات (المشرع، المحامي، القاضي...) والسياقات (التشريع، المرافعات، القضاء...)، مما ينتج أنماطاً متعددة، لكل منها خصائصه ووظيفته، ودراسة هذه الأنماط ضرورية لفهم البنية التداولية للنص القانوني وضبطه بما يحقق غايته ويمكن أن نميز داخل لغة القانون بين أنماط من اللغة:

²⁴ مصدق عادل طالب، الصياغة الدستورية، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، مطبعة دار السنهوري، بيروت، 2017، ص 26.

²⁵ سعيد أحمد بيومي، لغة القانون في ضوء علم لغة النص، دراسة في التماسك النصي، مطبعة مكتبة الآداب، ط1، 2010، ص88.

²⁶ زياد علي عبد الغفار، المرجع السابق، ص 429.

²⁷ محمد فيصل حمود، دور اللسانيات التداولية في الصياغة القانونية، دراسة في الدستور العراقي 2005، ديوان الوقف السني، العدد الخاص بالمؤتمرات، 2019- 2020، ص 522- 523.

1- لغة التشريع: ي لغة قانونية مباشرة وبسيطة، موجّهة إلى جميع فئات المجتمع، تهدف إلى بيان الأحكام والقواعد بشكل واضح يضمن فهمها وتطبيقها دون غموض، وهي تمتاز بجملة من الخصائص والمميزات، نبرزها أهمها في النقاط التالية:

- وحدة دلالة اللفظ.
- التركيز الشديد للعبارة.
- استعمال مصطلحات واضحة وتعابير متداولة.
- استعمال الجمل القصيرة المتسلسلة.
- استعمال الفعل المضارع، والضمائر الغائبة المستترة.
- تجنب الصفات والنعوت إلا في حالات نادرة.
- انعدام الترادف وعدم تكرار الصيغ والعبارات.

2- لغة المحاماة: سواء تعلّق الأمر بلغة الحديث الشفهي (في المرافعات والمرافقة الشفهية) أو بلغة الكتابة (في المذكرات والمرافعات التحريرية)، فإن لغة المحامي تقوم على أسلوب التودد والاستدراج، والتلطف والالتماس، مع مراعاة مخاطبة العواطف والمشاعر، مع الاعتماد في الوقت ذاته على الإقناع المنطقي والحجج القانونية. ولتحقيق ذلك، يتعيّن على المحامي امتلاك رصيد لغوي ومهارات خطابية تمكّنه من أداء مهامه بكفاءة، ومن أبرزها:

- أن يتمكن من ضبط مخارج الحروف وصفاتها.
- أن يتحكم في الأداء الصوتي أثناء الحديث (النبرة، التنغيم، الوقف والابتداء).
- أن يتخير العبارات التي لها تأثير على النفوس ووقع على الأسماع.
- أن يتمكن من آليات الحجاج اللغوية والبلاغية لما لها من تأثير في المحاجة والإقناع.

3- لغة القضاء: ترتبط اللغة القضائية ارتباطاً وثيقاً بشخص القاضي من حيث تكوينه العلمي والمهني، فضلاً عن جوانبه الشخصية والفكرية، وتختلف أساليب القضاة في التعبير باختلاف مهاراتهم اللغوية وقدراتهم الخطابية؛ فقد يتمكن بعضهم، بفضل سلامة التفكير وحسن البديهة، من الوصول إلى الرأي القانوني الصحيح، غير أنّ ضعف قدراته الفنية في التعبير قد يحول دون صياغة هذا الرأي في صورة مؤثرة ومقنعة،

ومن هنا تتجلى أهمية إلمام القاضي بعلوم اللغة، باعتبارها من الركائز الأساسية التي تُمكنه من صياغة أحكامه ومذكراته القضائية بأسلوب واضح، دقيق، وقادر على الإقناع.²⁸

وأما (ورو بلوسكي) فقد قدم تصنيفاً مزج فيه بين الطابع التواصلية و البرغماتية الذرائعية يرى فيه أن الخطاب يصنف بناء على الأشخاص الذين يستخدمونه من أجل صياغة القواعد القانونية (اللغة التشريعية) و لتطبيقها (اللغة القانونية القضائية)، ولإنشاء النظام القانوني (اللغة القانونية العلمية)، وللحديث عن القانون (اللغة القانونية المشتركة) ومن ثم توجد أربعة أصناف للغة القانونية إضافة إلى اللغة الطبيعية.²⁹

ومما سبق يتبين لنا أن الصياغة القانونية ليست كأي صياغة، في تعتمد على لغة خاصة ومحكمة، تتميزها بلاغة قائمة على الاختصار ورصانة المعنى³⁰، وأن أي خلل في صياغة البنية اللغوية للنص أو الخطاب القانوني سينجر عنها اللبس، وتترتب عليها آثار في استعمال القانون وتطبيقه على الفرد والمجتمع؛ ولذا على المشرعين في الصياغة القانونية مراعاة ما يلي:³¹

- يجب أن يخلو النص التشريعي من أي عيب لغوي، لأن وجود أي عيب يشوه القاعدة القانونية.
- مراجعة النص التشريعي من طرف هيئة لغوية مختصة من قبل سنة.
- يجب ان تراعي الصياغة اللغوية للنص قواعد الإملاء وعلامات الترقيم.
- يجب أن يكون النص متماسكا وخاليا من الزكَاكة.

المطلب الثاني: تطبيقات اللسانيات التداولية في قانون الأسرة الجزائري

تتأثر الصياغة القانونية في قانون الأسرة بجملة من الأبعاد التداولية التي تحدد وضوح المعنى ودقة المقصد، ومن أبرزها الإضمار، وترتيب العبارات، والإسقاط السياقي، إذ يسهم كل منها في تشكيل المعنى النهائي للنص، وقد يؤدي سوء توظيفها إلى غموض أو لبس في التفسير والتطبيق، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الأبعاد التداولية المرتبطة بالإضمار والترتيب والإسقاط السياقي أولاً، ثم تبيان الغموض وأفعال الكلام في الصياغة القانونية ثانياً.

²⁸ زياد علي عبد الغفار، المرجع السابق، ص 450.

²⁹ محمد هشام بن شريف، إشكالية الترجمة القانونية دراسة في ترجمة العقود من الفرنسية إلى العربية، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2016-2017، ص91.

³⁰ محمد سليمان الأحمد، المرجع السابق، ص17.

³¹ المرجع نفسه، ص19.

أولاً: الأبعاد التداولية المرتبطة بالإضرار والترتيب والإسقاط السياقي

يُعدّ قانون الأسرة الجزائري³² مجالاً خصباً للتدخل بين اللغة والقانون، إذ تستند العديد من مواده إلى مفاهيم شرعية واجتماعية وثقافية لا يمكن فهمها بدقة من خلال التحليل اللفظي المجرد، وهنا تبرز أهمية اللسانيات التداولية التي تدرس اللغة في سياق الاستعمال، وتحلل العلاقة بين الملفوظ وسياقه، وتكشف المعاني الضمنية والمقاصد التشريعية الكامنة خلف الألفاظ.

1- أثر الإضرار التداولي في النصوص القانونية: يلجأ المشرع أحياناً إلى الإضرار التداولي لتحقيق الاقتصاد اللغوي وتكثيف المعنى، كما في المادة 33 من قانون الأسرة التي تنص على أن "الزوج ملزم بالإنفاق على زوجته، فرغم عدم ذكر تفاصيل النفقة صراحة، إلا أن السياق الشرعي والعرفي يحدد أنها تشمل الطعام، والكسوة، والسكن، والعلاج، لكن هذا الإضرار قد يؤدي أحياناً إلى لبس، خاصة إذا غابت قرائن تكشف المقصد، مثل omission السكن من بعض الصياغات رغم كونه من ضروريات النفقة شرعاً، لذا يُستحسن أن تُصاغ المادة على النحو: " النفقة تشمل الغذاء، الكسوة، السكن، العلاج، وكل ما يعد من الضروريات بحسب العرف والعادة".

2- تأثير ترتيب العبارات على المعنى التداولي: تؤثر بنية الجملة القانونية على كيفية تلقي المعنى، كما في المادة 64: "الحضانة تسقط بزواج الحاضنة"، حيث توحى الصياغة بأن الزواج سبب مباشر لسقوط الحضانة، رغم أن النص نفسه يورد لاحقاً استثناءً يربط القرار بمصلحة المحضون، وبالتالي فإن تقديم العبارة الجازمة قبل الاستثناء يولد أثراً تداولياً سلبياً، والصياغة البديلة والأدق هي: "يعاد النظر في الحضانة في حال زواج الحاضنة، ويقرر القاضي ما يحقق مصلحة المحضون".

3- الإسقاط السياقي وأثره على الفهم القانوني: يحدث الإسقاط السياقي حين تُحذف عناصر لفظية أو دلالية ضرورية لفهم القصد التشريعي، كما في نص المادة التالية: "يسقط حق الحضانة بالزواج بغير قريب محرم، وبالتنازل ما لم يضر بمصلحة المحضون". إذ يفترض النص آلياً أن الزواج أو التنازل مضرّ بالمحضون، دون بيان الظروف الفردية أو شروط التنازل، والبديل الأمثل هو: "لاتسقط الحضانة بمجرد زواج الحاضنة بغير قريب محرم أو بتنازلها، ما لم يثبت أن في ذلك ضرراً فعلياً بمصلحة المحضون".

³² القانون 11/84 المؤرخ في 9 يونيو 1984، المتضمن لقانون الأسرة، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادر في 12 يونيو 1974، المعدل والمتمم بالأمر 02/05، المؤرخ في 27 فبراير 2005، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادر في 9 يونيو 2005.

ثانياً: الغموض وأفعال الكلام في الصياغة القانونية:

تشكل مسألتا الغموض وأفعال الكلام جانبين أساسيين في تحديد فعالية الصياغة القانونية، إذ يؤثر نقص المعلومات أو استخدام أفعال غير دقيقة على وضوح النصوص القانونية، ويترك مجالاً واسعاً للتأويلات المتباينة، مما قد ينعكس على وحدة الفهم والتطبيق القضائي.

1- الغموض الناتج عن نقص المعلومات: بعض المواد تعاني من نقص في التوضيح، كما ورد ذكره في المادة 51 من قانون الأسرة الجزائري: "لا يمكن أن يراجع الرجل من طلقها ثلاث مرات متتاليات إلا بعد أن تتزوج غيره وتطلق منه أو يموت عنها بعد البناء" فهي لا تحدد ما إذا كان المقصود الطلاق المكرر لفظاً في مجلس واحد، أو ثلاث طلاقات متفرقة، ولا تشير إلى شرط النكاح الثاني؛ في حين أن الصياغة الأوضح هي: "إذا طلق الرجل زوجته ثلاث طلاقات مكتملة في مجالس متفرقة، فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً شرعياً صحيحاً".

2- أفعال الكلام القانونية ودقة المقصد: تعتمد بعض المواد على أفعال كلام إنجازية واضحة، مثل المادة 48 من قانون الأسرة الجزائري "يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة". لكن في المقابل قد تستعمل بعض المواد أفعالاً غامضة، مثل ما ورد ذكره في المادة 50 من قانون الأسرة "من راجع زوجته أثناء محاولات الصلح لا يحتاج لعقد جديد"، وهو فعل تمثيلي لا يحدد بوضوح الأثر القانوني، ويُفضل استبداله بـ: "يجوز للزوج مراجعة زوجته خلال العدة بشرط الإشهاد".

بناء على ما سبق ومن خلال تحليل نصوص قانون الأسرة الجزائري، يمكن القول بأن الإضمار التداولي وترتيب العبارات والإسقاط السياقي واختيار أفعال الكلام جميعها عوامل تؤثر مباشرة في وضوح النصوص القانونية ودقة تأويلها، لذا فإن مراجعة الصياغات من منظور تداولي، مع الموازنة بين الاقتصاد اللغوي والوضوح، تمثل ضرورة لضمان الفعالية التشريعية وحماية الحقوق.

الخاتمة

تكشف هذه الدراسة أن اللسانيات التداولية تمثل مدخلاً علمياً دقيقاً وفعالاً لتحسين الصياغة القانونية، لما توفره من أدوات لتحليل البنية اللغوية للنصوص، ورصد الفجوات التواصلية التي قد تؤدي إلى تضارب التأويل أو تعقيد التطبيق، ومن خلال تحليل عدد من مواد قانون الأسرة الجزائري، توصلنا إلى النتائج الآتية:

- اعتماد بعض المواد على أفعال كلام قانونية غير منجزة تداولياً، بحيث لا تحقق الغرض التشريعي بشكل صريح، مما يفتح المجال أمام تعدد التأويلات وتناقضها أحياناً.
- وجود إضمار تداولي مفرط في بعض النصوص، بافتراض استنتاج القارئ لمعلومات أساسية من السياق أو العرف دون التصريح بها، وهو ما يضعف وضوح النص ويؤثر على وحدة تفسيره.
- قصور في ضبط السياق التداولي خاصة في الأحكام الاستثنائية أو الخاصة، مما يحد من دقة تحديد حالات التطبيق وحدود المسؤولية القانونية.
- توظيف مصطلحات ومفاهيم دينية أو اجتماعية غير مضبوطة قانونياً، وهو ما يخلق غموضاً تداولياً ويجعل الفهم القانوني عرضة للتأثر بالتصورات الثقافية أو المرجعيات الذاتية.

المقترحات:

- مراجعة صياغة عدد من مواد قانون الأسرة وفق مقتضيات التحليل التداولي، بما يضمن وضوح المقصد القانوني وتحديد الفاعل القانوني بدقة، مع الحد من الالتباس التأويلي.
- إعداد دليل وطني للصياغة القانونية التداولية، يوازن بين الدقة اللغوية والفعالية التواصلية للنصوص القانونية.
- إدراج مقررات أكاديمية في كليات الحقوق تعرّف الطلبة بأساسيات التحليل التداولي للنص القانوني وتقنيات الصياغة المحكمة.
- إنشاء لجان صياغة متعددة التخصصات تضم خبراء في القانون واللسانيات لضمان التكامل بين الصياغة الدقيقة والوضوح التداولي.
- دمج اللسانيات التداولية في برامج التدريب المستمر للمشرّعين والقضاة والممارسين القانونيين لتطوير قدرتهم على قراءة النصوص القانونية بوصفها خطابات ذات أبعاد تواصلية مقصودة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

1. المرسوم الرئاسي رقم 442/20، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتضمن التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 01 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020.
2. انون 11/84 المؤرخ في 9 يونيو 1984، المتضمن لقانون الأسرة، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادر في 12 يونيو 1974، المعدل والمتمم بالأمر 02/05، المؤرخ في 27 فبراير 2005، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادر في 9 يونيو 2005.

ثانياً: الكتب:

1. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.
2. ثامر إبراهيم محمد المصاروة، البنيوية بين النشأة والتأسيس " دراسة نظرية، مكتبة صيد الفوائد، 2004.
3. جورج يول، التداولية، ترجمة قصي العتابي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ط1، 2010.
4. خالد خليل هويدي، نعمة دهش الطائي، محاضرات في اللسانيات مكتبة نور الحسن، بغداد، 2015.
5. سعيد أحمد بيومي، لغة القانون في ضوء علم لغة النص، دراسة في التماسك النصي، مطبعة مكتبة الآداب، ط1، 2010.
6. صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني الكلامي، دار الطبعة، بيروت، ط1، 2005.
7. عبد العزيز خليلي، اللسانيات العامة واللسانيات العربية، منشورات سال، الرباط، 1991.
8. محمد فيصل حمود، دور اللسانيات التداولية في الصياغة القانونية، دراسة في الدستور العراقي 2005، ديوان الوقف السني، العدد الخاص بالمؤتمرات، 2019 - 2020.
9. محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 2007.

10. مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ط1، 2015.
11. مصدق عادل طالب، الصياغة الدستورية، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، مطبعة دار السنهوري، بيروت، 2017.
12. نعمان بوقرة، النظرية اللسانية عند ابن حزم الأندلسي، قراءة نقدية في مرجعيات الخطاب اللساني وأبعاده المعرفية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

ثالثاً: الرسائل والمذكرات

1. تهاني فندي الشمري، لغة قانون الأسرة القطري دراسة لسانية نصية، رسالة ماجستير، كلية الأدب والعلوم، جامعة قطر، 2018.
2. محمد هشام بن شريف، إشكالية الترجمة القانونية دراسة في ترجمة العقود من الفرنسية إلى العربية، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2016-2017.

رابعاً: المقالات

1. زياد علي عبد الغفار، قانون اللغة ولغة القانون، مجلة دراسات قانونية، مملكة البحرين، العدد 03، فبراير 2020.
2. سليم مزهود، اللسانيات القانونية، ودور اللغة القانونية في القضاء، مجلة القانون والتنمية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 3، العدد 01، جوان 2021.
3. شاجع علي البصير، آليات الاحتراس التعبيري في الصياغة القانونية، مجلة اللسانيات العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، العدد 08، جانفي 2019.
4. فتيحة عبيدش، التداولية أصولها ومفاهيمها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد 33، العدد 4، ديسمبر 2022.

5. محمد سليمان الأحمد، أصول الصناعة التشريعية، مجلة دراسات قانونية، مملكة البحرين العدد 03، فبراير 2020.

6. نوازي سعودي أبو زيد، المنهج التداولي في مقاربة الخطاب المفهوم، المبادئ والحدود، مجلة فصول، مصر، العدد 77، 2010.